

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات
هيئة الإشراف على الانتخابات
رقم ١٧٥٥ هـ

جانب تلفزيون الجديد ش.م.ل.

ردًّا على ما ورد في برنامج "يوميات ثورة" الذي بثته قناتكم على شاشتها مساء الجمعة في ٢٠١٩١١٢٩ والذى تطرق فيه إلى الإعتمادات الملحوظة لهيئة الإشراف على الانتخابات ونتيجة عملها بطريقة غير موضوعية تحت عنوان الهراء والفساد وما تضمنه من افتراءات وتشكيك في دور الهيئة وأعمالها ،

تذلي الهيئة وتوضح ما يلي:

أولاً : إن الإعتمادات الملحوظة للهيئة بموجب المرسوم ٥٩٧٢ تاريخ ٢٠١٩١١٢٦ وبالبالغة ٦٧٠ مليون ليرة لبنانية لم يتم لحظها فقط لتعطية نفقات الهيئة عن الانتخابات الفرعية في صور، إنما شملت الأعباء المترتبة على الهيئة منذ ٢٠١٨١١٦ ومتضمنة بدل إيجار المقر عن سنة كاملة بالإضافة إلى نفقات الجهاز الإداري ونفقات الأعمال المكتبية والتغليفية والنشرية والصيانة بما في ذلك النفقات المترتبة على الانتخابات الفرعية في طرابلس وصور.

ثانياً: إن المرسوم رقم ٥٩٦٦ تاريخ ٢٠١٩١١١٩ حدد التعويضات المقررة بشأن الانتخابات الفرعية في صور لكل عضو من أعضاء هيئة الإشراف على الانتخابات ب ١٢ مليون ليرة لبنانية .

ثالثاً: قامت الهيئة استناداً للصلاحيات المعطاة لها بموجب قانون انتخاب أعضاء المجلس النواب رقم ٢٠١٧٤٤ لا سيما المادة ١٩ منه بمراقبة الإعلام والإعلان الانتخابيين والتمويل والإتفاق الانتخابيين في الانتخابات الفرعية في صور وأصدرت البيانات والقرارات والإعلانات الازمة،

لكن عملها توقف لجهة مراقبة الإعلام والإعلان الانتخابيين فور إعلان وزارة الداخلية والبلديات عن فوز المرشح حسن عز الدين بالتزكية، فيما تابعت الهيئة دورها لجهة مراقبة تمويل وإنفاق المرشحين الثلاث وتوصلت معهم واستلمت البيانات الحسابية الشاملة منهم ودرستها ودققتها تمهدًا لإعداد تقريرها النهائي ونشره في الجريدة الرسمية أصولاً وإحالته إلى الرؤساء الثلاثة ووزير الداخلية والبلديات والمجلس الدستوري.

رابعاً: لم يكن هم رئيس الهيئة وأعضائها المطالبة بهذه التعويضات، رغم أنهم لم يتلقوا أي منها منذ تاريخ ٢٠١٨١١٦ رغم أنها تعد حقاً مسروعاً لهم ولو بالحدود الدنيا ، والتي لا تشمل سوى نسبة ضئيلة من التعويضات والمخصصات التي يتلقاها رؤساء وأعضاء الهيئات الرقابية الأخرى المماثلة،

خامساً: إن موقع الهراء والفساد معروفة من الجميع، فـ هذا الإساءة إلى هيئة الإشراف على الانتخابات والمس بسمعتها وكرامتها.



لذلك،

عملاً بحق الرد ، واستناداً لأحكام قانون المعطبو عات، تطلب الهيئة من مؤسستكم الكريمة بث هذا التوضيح حرفيأً وبصورة كاملة ، في نفس البرنامج "يوميات ثورة" مع احتفاظ الهيئة بحقها في اتخاذ التدابير القانونية اللازمة جراء ما تعرّضت له من افتراءات وقدح وذم وتشويه السمعة واتهامها بالهر و الفساد ونشر الأخبار غير الصحيحة بعيداً عن الدقة والموضوعية والمصداقية واستغلال الأوضاع الحالية السائدة والتحركات الشعبية لإيهام الرأي العام بما ورد في برنامحكم المذكور أعلاه.

لهم

بكل تحفظ واحترام

٢٠١٩/١٢/٣ بيروت في

رئيس هيئة الإشراف على الانتخابات

نديم عبد الملك

